

تطوير التعليم العالى فى مصر من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة *

محمد عبد العزيز عيد ** *



يقع هذا البحث فى خمسة فصول، يعتبر كل منها دراسة قائمة بذاتها، ولذلك سنتناول كلا منها على حدة.

أولا : اتجاهات تطوير التعليم العالى

بدأ التعليم الجامعى فى مصر منذ زمن بعيد، فلقد وضعت نواة جامعة القاهرة فى عام ١٩٠٨، ونشأت بعد ذلك جامعة الإسكندرية فى عام ١٩٤٢، وتوالى بعد ذلك إنشاء الجامعات بسرعة كبيرة، ومن الممكن القول ان التعليم الجامعى فى مصر قد ساعد فى رفع المستوى الاجتماعى والثقافى والحضارى للبلاد بصفة خاصة ، وللدول العربية بشكل عام ، ومع ذلك فإن الجامعة قد فشلت فى الارتفاع بالمجتمع المصرى للمستوى المنشود من التطور، والتحديث ، والوصول به لعصر الانفجار المعرفى، والمساهمة فى الثورة التكنولوجية التى وصل لها العالم الغربى ، إذ ما زالت مصر من دول العالم النامى، الذى يستورد التكنولوجيا التى يسمح له بها.

ومما يؤكد فشل الجامعة فى تحقيق العديد من أهدافها ظهور مشكلة البطالة بشكل حاد فيما بين خريجها، إذ يذكر أحد تقارير البنك الدولى أن نسبة البطالة فى مصر فيما بين خريجي

* دراسة صدرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (١٠٨) .

** * قام باعداد الدراسة فريق بحثى مكون من: أ.د. محمد عبدالعزیز عيد (باحث رئيسى) ، أ.د. وفيق أشرف حسونة ، أ.د. لطف الله إمام صالح، أ.د. شنوده سمعان شنوده ، أ. زينات محمد محمد طبالة، د. محمد نصر فريد. أ.د. حسن شحاته، أ. شحاته سليمان محمد.

الجامعات قد ارتفع من ٩,٦٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٦٪ عام ١٩٨٦ بالرغم من الممارسات الحكومية فى امتصاص الخريجين فى القطاع الحكومى، ويزيد من الأمر سوءاً أن التحول لاقتصاديات السوق سيؤدى إلى تخفيضات كبيرة فى المشاريع المملوكة للدولة، وزيادة سريعة فى البطالة، كما أن حصص توزيع الطلاب على المجالات المختلفة كما تحددها الحكومة غالباً ما تكون علاقتها ضعيفة بمتطلبات السوق أو الاستعدادات الفردية، كذلك فإن تأثير البحوث الجامعية على الاقتصاد ضئيل للغاية، ويرجع ذلك إلى أنه يندر أن تجرى الجامعات بحوثها من أجل التطبيقات العملية، مما يعكس انخفاض المستوى التقليدى للتفاعل فيما بين الصناعة والجامعة.

ويزيد من حدة المشكلة دعم الحكومة للدراسات الجامعية، مما ساعد على جعل التعليم العالى جذاباً من الناحية الاقتصادية، حتى عندما لا تكون الوظائف متوفرة فى الاقتصاد الأوسع عقب التخرج، وصاحب ذلك ظاهرة ازدياد الطلب على التعليم الجامعى نتيجة للزيادة المستمرة والمتزايدة فى عدد السكان، وزيادة إقبال المرأة على التعليم وعلى ممارسة الأعمال المهنية الرفيعة، وكذلك لارتفاع مستوى المعيشة، وتطلع الشباب والأجيال الصاعدة للتعليم العالى باعتباره الطريق الطبيعى والمضمون لتحقيق مستويات أفضل اقتصادياً واجتماعياً.

يتضح مما سبق أن جامعاتنا اليوم تحتاج لإعادة النظر فى أوضاعها، ومحاولة تشخيص مشاكلها، والتخطيط لاستعادة مكانتها لقيادة المجتمع، والنهوض به .

مشكلات الجامعة والتعليم العالى

من أهم المشكلات التى تواجهها الجامعات اليوم ما يأتى :

(١) التمويل

يعتبر ضعف التمويل المخصص للبحوث، والاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومى من الأسباب الرئيسية فى فشل جامعاتنا فى تحقيق أهدافها، كما أدى ضعف التمويل أيضاً إلى عدم قدرة الجامعة على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس، مما أدى لتدهور نوعية التدريس بشدة لأن الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس يكرسون معظم أوقاتهم للأعمال الخارجية، كما أن مديرى مؤسسات التعليم العالى يركزون بصورة متزايدة على مواجهة حاجات التشغيل المباشرة،

ويهملون متطلبات الصيانة للمباني والتجهيزات ، يضاف لذلك أن معظم مكتبات الجامعة لا تعمل بعد الظهر أو فى العطلات الأسبوعية ، كما أن كثرة التسرب، وارتفاع نسب الإعادة ، قد أدى لرفع تكلفة الخريج ، يضاف لذلك الميزانيات المرتفعة فى الإنفاق اللاتعليمى ،كالمنح الطلابية ، ودعم الكتاب الجامعى ، وتوفير وسائل المواصلات ، وغير ذلك الكثير... كذلك أدى ضعف التمويل لعدم تفرغ الطلبة للدراسات العليا ، وغياب البرامج المقننة للاتصال بالجامعات ، ومراكز البحوث العالمية، وعقد الاتفاقات وتبادل الأساتذة.

(٢) المكتبات

يعتبر سوء حالة المكتبات وعدم تحديثها من الأسباب الهامة فى تدهور الأداء الجامعى ، فالجامعة تتكون من طالب وأستاذ ومنهج ومكتبة ومعمل ، ولذلك فإن عدم تحديث المكتبة بما يواكب التطورات الحديثة من ثورة المعلومات يعتبر عقبة خطيرة تعيق الجامعة عن تأدية وظيفتها.

(٣) ضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج

لا يوجد ارتباط قوى فى مصر فيما بين الشركات الصناعية والجامعة، وبالتالي فإن البحث العلمى لا يوجه لخدمة الاقتصاد القومى، إذ لاتعمل الجامعات على التطور التكنولوجى الذى يرجع بفائدة مباشرة على الأنشطة الاقتصادية التى تقوم بها هذه المؤسسات ،ومن بين أسباب ذلك أن الصناعة قد تطورت فى مصر بدرجة سبقت بها ما تقوم به الجامعات بحيث أصبح من الصعب على رجال الأعمال المجازفة بأموالهم ومطالبة الجامعة بمحاولة حل ما يواجهونه من مشكلات .

(٤) استراتيجيات التدريس والإمكانيات والإدارة

بالرغم من الزيادة الرهيبية فى أعداد الطلاب الذين التحقوا بالجامعة، فإن الجامعة ظلت على استراتيجيتها فى التدريس، فاستخدمت الطرق المناسبة للتدريس للأعداد الكبيرة، ولم تحاول لضعف إمكانياتها أن تستخدم التكنولوجيا المناسبة، والأدوات والأجهزة الحديثة التى تمكنها من العمل على مجابهة المواقف الجديدة، كما ظلت تستخدم نفس الأساليب الإدارية السابقة.

استراتيجيات للإصلاح الجامعى

نقدم فيما يلى بعض الاستراتيجيات التى يمكن استخدامها من أجل الإصلاح والتى يمكن

الأخذ بها:

(١) التمايز

من الضروري العمل على إنشاء المعاهد ذات البرامج المتباينة، والبرامج القصيرة، والتوسع فى إنشاء الجامعات المفتوحة، وجامعات التلفاز للتعليم عن بعد، ومعاهد البوليتكنيك، ومقررات المراسلة، والعمل على تشجيع التعليم الخاص، وتقسيم الجامعات الكبيرة إلى العديد من الجامعات الصغيرة، واستخدام وسائل الاتصال التكنولوجية لمواجهة بعض المشكلات التقليدية للتعليم الجامعى، وغير ذلك مما يزيد من مرونة التعليم الجامعى، وقدرته على توفير فرص تدريبية تستجيب لمطالب سوق العمل، وفتح الطريق لاستكمال الدراسة لخريجي المعاهد غير الجامعية، وتوفير الموارد المالية والبشرية والمادية لتلك المعاهد للمحافظة على جودة برامجها، ورفع نوعية ما هو موجود منها، وذلك لتمكين خريجها من الحصول على وظائف جيدة..

(٢) التمويل

يجب العمل على زيادة الإنفاق على التعليم الجامعى والبحث العلمى، وإشراك القادرين من تلاميذ الجامعة فى نفقات تعليمهم، وتقديم المنح للطلبة الممتازين من غير القادرين، مع التقليل من الإنفاق فى غير الأوجه التعليمية كالتغذية والإسكان. والسماح للجامعات بقبول المنح والهبات من المؤسسات والصناعات المختلفة، وخصم مثل هذه المنح والهبات او نسبة منها من الوعاء الضريبى لتلك المؤسسات، وتشجيع الجامعات على المشاركة فى مختلف الأنشطة المولدة للإيرادات، واستخدام عائداتها فى الارتقاء بمستوى تجهيزاتها، وإشراك أساتذتها فى المؤتمرات العلمية المختلفة، والتوسع فى إجازات التفرغ العلمى لهم، وإعطائهم المكافآت الجزئية، وتزويدهم بما يحقق اليسر والسهولة فى جمع المادة العلمية، وباختصار يلزم إعطاء الجامعات حرية أكبر فى التصرف فى شئونها المالية لتستطيع النهوض بمسئولياتها بكفاءة، بالإضافة لتقديم دعم حكومى لها يتناسب مع عدد الملتحقين بها ونوعية الدراسات التى تقدمها، وأعلى أساس قدرة المؤسسة فى إنتاج الخريجين.

(٣) الحكومة

يجب أن يقتصر دور الحكومة فى التعليم العالى على وضع السياسة العامة، واستشارة التنافس فيما بين مؤسساته لمواجهة الحاجات القومية للتدريب والبحوث عن طريق مساعداتها

المالية، كما ان عليها القيام بالتخطيط الاستراتيجي للتعليم العالى فى الدولة بصرف النظر عن تبعية مؤسساته لوزارة التعليم العالى أو القطاع الخاص، أو أى وزارة من الوزارات، أو جهة من الجهات ، إذ أن مسؤولية التخطيط للحاجات القومية من البحوث والتدريب ونقل التكنولوجيا وتطويرها يجب أن تخطط بشكل استراتيجي. كما تستطيع الحكومة الارتفاع بالمستوى التعليمى فى مؤسسات التعليم العالى عن طريق تحديد مستويات الالتحاق، وإعداد الاختبارات المقننة، والارتفاع بالمستوى التعليمى فى المدارس الثانوية، وتشجيع النقابات المهنية على تحديد مستويات لممارسة المهن المختلفة.

(٤) السياسات

إذا ما تحققت الإصلاحات السالفة من حدوث ألتمايز المطلوب فيما بين المؤسسات التعليمية، وتنوعت من مصادر تمويلها ، ونالت القدر المناسب من الاستقلال، وقدمت لها الحكومة المساعدات اللازمة، يجب أن تعطى الحرية التامة فى اختيار تلاميذها بحيث يكونون معدين إعدادا جيدا، مما يزيد الأمل فى تحقيقها لأهدافها، إذ أن نوعية التلاميذ تؤثر على نوعية التدريب وكفاءته الداخلية.

وتعتبر هيئة التدريس المؤهلة تأهيلا جيدا هى حجر الزاوية فى نجاح مؤسسات التعليم العالى، كذلك تعتبر المرتبات من العوامل الهامة فى جذب النوعيات الممتازة للعمل الأكاديمى والبقاء فيه، والالتزام بالعمل فى تلك المؤسسات وعدم البحث عن مصادر أخرى للدخل، كما يجب أيضا العمل على تقديم مغريات أخرى لأعضاء هيئة التدريس مثال ذلك ، المكافآت المالية والمهنية.

والجامعة تحتاج فى إدارة شئونها إلى إدارة سليمة ذات كفاءة حتى تنهض برسالتها وتحقق أهدافها، والإدارة السليمة فى أى مؤسسة هى الإدارة العلمية التى يتوافر فيها جميع الوظائف والعمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وإشراف وتقييم ورقابة، ومن هنا فإن الجامعة عليها أن تلتزم فى إدارة شئونها بتطبيق المبادئ العلمية السليمة لعلم الإدارة.

كما ينبغى حسن اختيار القيادات التى يتوافر فيها مقومات القدوة الصالحة وتكون نماذج رائدة للسلوك المثالى، فتوافر القدوة هو الضمان الأول لتدعيم القيم والمفاهيم الخلقية وبناء مجتمع

جامعى سليم تشب من خلاله الأجيال الصاعدة ، وقد تشربت القيم الخلقية المحمودة .

ويجب أيضا الاهتمام بتوفير الأجهزة والأدوات والمواد المستهلكة للمعامل ، كما يجب توفير الصيانة للمباني والمعدات ، وتجهيز المكتبات بمصادر المعلومات المختلفة بتزويدها بالجديد من الدوريات والكتب وأساليب ومعدات الميكنة والاتصال بالعالم الخارجى ، وزيادة عدد ساعات العمل بالمكتبة لإتاحة فرصة أطول للاطلاع وربط المكتبات بشبكات المعلومات العالمية ، وإعداد كل ما يلزم لنجاح العملية التربوية.

وكذلك يعتبر الانفتاح على العالم الخارجى ، وتبادل الأساتذة ، والزيارات للمراكز العلمية ، والبعثات الخارجية من السياسات الهامة فى الارتفاع بالمستوى العلمى للعاملين فى مؤسسات التعليم العالى.

ثانيا: واقع التعليم الجامعى

يوجد فى جمهورية مصر العربية ١٢ جامعة (إلى جانب جامعة الأزهر) تخدم الطلاب فى المرحلة العمرية من ١٨ إلى ٢٣ سنة ، ويمثل جملة المقيدين بالتعليم العالى والجامعى حوالى ١٣٪ من إجمالى عدد السكان فى هذه الشريحة العمرية حيث يبلغ عدد السكان ٦٦٣٩٠٠٠ وعدد المقيدين بالتعليم العالى والجامعى ٨٦٤٣٥٥ طالبا وطالبة عام ٩٥/٩٤ موزعين بين المعاهد والجامعات ، وفى جامعة القاهرة أكبر نسبة من أعداد الطلاب بالمقارنة بالجامعات الأخرى ، حيث تصل هذه النسبة إلى حوالى ١٩٪ من طلاب الجامعات ، وفى جامعة عين شمس حوالى ١٥٪ من إجمالى طلاب الجامعات ، وتتساوى بعد ذلك جامعتا الزقازيق والإسكندرية حيث بكل منهما حوالى ١٢٪ ، أما جامعتا المنيا وقناة السويس فيوجد بكل منهما أقل من ٣٪ ، ومن ثم تحتلان أدنى القائمة من حيث ترتيب الجامعات طبقا لعدد طلابها .

أما عن المعاهد التابعة لوزارة التربية والتعليم فيبلغ عدد الطلاب بها ٢٦٤٥٤٨ طالبا وطالبة يمثلون حوالى ٤٤٪ من إجمالى عدد الطلاب بالجامعات ، وينقسم هذا العدد بين المعاهد العليا وكليات التربية النوعية ورياض الأطفال ، والتي تمثل ٦١٪ تقريبا من هذا العدد (١٦٠١٧٤) . بينما يوجد فى المعاهد المتوسطة ٣٣٪ (١٠٤٣٧٤) .

وتتوزع هذه الأعداد بين النوعيات المختلفة من المعاهد، حيث نجد أن المعاهد الخاصة تحتل مرتبة كبيرة بين المعاهد حيث يمثل أعداد الطلاب بالمعاهد الخاصة حوالى ٤٨٪ من إجمالى الطلاب بالمعاهد، وكذلك طلاب المعاهد الخاصة المتوسطة حوالى ٦٪. ومن هنا تظهر بداية دور المجتمع المدنى (متمثلا فى المعاهد الخاصة) فى تحمل أعباء التعليم.

وعلى ذلك يمكن توضيح توزيع الطلاب فى التعليم العالى والجامعى كما يلى :

يوجد بالجامعات (عدا جامعة الأزهر ٥٩٧٨٠٧) من الطلاب والطالبات.

وبالمعاهد العليا وكليات التربية النوعية ورياض الأطفال ١٦٠١٧٤ طالبا وطالبة.

وبالمعاهد الفنية المتوسطة ١٠٤٣٧٤ طالبا وطالبة.

وهذا يعنى أن نسبة ٦٩,٣٢ ٪ من الطلاب المقيدين بالتعليم العالى والجامعى مقيدون بالجامعات (ما عدا جامعة الأزهر)، وأن نسبة ١٨,٥٨ ٪ من الطلاب مقيدون بالمعاهد العليا وكليات التربية النوعية ورياض الأطفال، وعلى ذلك تكون نسبة المقيدين بالمعاهد الفنية المتوسطة ١٢,١ ٪ من إجمالى طلاب التعليم العالى والجامعى.

تطور أعداد طلاب الجامعات

تطور عدد الطلاب بالجامعات من ٥٠٠٢٨٣ طالبا وطالبة عام ٨٩/٨٨ إلى ٥٩٧٨٠٧ عام ٩٥/٩٤ (بدون جامعة الأزهر)، واحتلت جامعة القاهرة المرتبة الأولى بين الجامعات من حيث عدد الطلاب على مدار هذه الفترة الزمنية، أى فيما بين عامى ٨٩/٨٨ و٩٥/٩٤ كما شهدت تزايدا فى أعداد الطلاب بها خلال هذه الفترة حيث كان بها ٩٥٠٤٦ طالبا وطالبة عام ٨٩/٨٨ وصل إلى ١١٣٢٢٧ طالبا وطالبة عام ٩٥/٩٤ أى بزيادة قدرها ١٩٪.

كما احتفظت جامعة عين شمس طوال هذه الفترة بالمرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب بها مع تزايد قدره حوالى ٢ ٪ حيث تزايد عدد الطلاب من ٨٥٨٤١ طالبا وطالبة عام ٨٩/٨٨ إلى ٨٧٢٨٢ طالبا وطالبة عام ٩٥/٩٤.

أما جامعة الإسكندرية فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث عدد الطلاب فى عامى ٨٩/٨٨

و٨٩/٩٠ ثم تغير الوضع فاحتلت المرتبة الرابعة ابتداء من عام ٩١/٩٠ حتى عام ٩٥/٩٤ فنجد عدد الطلاب بها ٦٧٩٤٤ طالبا وطالبة عام ٨٩/٨٨ وصل إلى ٧٢٥٩٩ عام ٩٥/٩٤ أى بزيادة قدرها ٧٪.

وتبادل جامعة الزقازيق الوضع مع الإسكندرية، فبينما احتلت الزقازيق المرتبة الرابعة عامى ٨٩/٨٨. ٩٠/٨٩ نجدها تحتل المرتبة الثالثة منذ عام ٩١/٩٠ حتى عام ٩٥/٩٤ فقد وصل عدد الطلاب بها ٦٠٨٢٢ طالبا وطالبة عام ٨٩/٨٨ ووصل إلى ٧٣٦٩٤ طالبا وطالبة عام ٩٥/٩٤ أى بزيادة قدرها ٢١٪.

(١) الكليات النظرية

تقبل الحاصلين على الشهادة الثانوية بقسميها العلمى والأدبى ، ولقد وصل عدد الطلاب فى الكليات النظرية إلى ٤٤٣٣٧٣ طالبا وطالبة عام ٩٩/٩٨ وارتفع الى ٤٨٠٥٦٩ طالبا وطالبة عام ٩٤/٩٣ أى بزيادة قدرها ٨٪.

واحتلت كلية التجارة المرتبة الأولى من حيث عدد الطلاب بها ، حيث كان بها ١٢٤٢١٨ طالبا وطالبة عام ٨٩/٨٨، ارتفع إلى ١٣٢٥٠٠ عام ٩٤/٩٣ أى بزيادة قدرها حوالى ٧٪.

واحتلت كليات الحقوق المرتبة الثانية عام ٨٩/٨٨، ووصل عدد الطلبة بها إلى ٧٨١٩٥ طالبا وطالبة، ثم تغير الوضع واحتلت المرتبة الرابعة عام ٩٤/٩٣ حيث وصل عدد الطلاب بها إلى ٦٩٤٧٤ طالبا وطالبة بانخفاض قدره ١١٪.

وانتقلت كليات التربية من المرتبة الثالثة عام ٨٩/٨٨ حيث وصل عدد الطلاب بها إلى ٧٤٦٧٥ طالبا وطالبة إلى المرتبة الثانية عام ٩٤/٩٣ حيث أصبح عدد الطلاب بها ٩٣٢٣١ طالبا وطالبة بزيادة قدرها حوالى ٢٥٪.

أما كليات الآداب فقد احتلت المرتبة الرابعة عام ٨٩/٨٨ ووصل عدد الطلاب بها إلى ٦٣٠٨٤ طالبا وطالبة، وأخيرا المرتبة الثالثة عام ٩٤/٩٣ حيث وصل عدد الطلاب بها إلى ٧١٣٤٤ بزيادة قدرها حوالى ١٣٪.

(٢) الكليات العملية

وتقبل الحاصلين على شهادة الثانوية العامة القسم العلمى فقط، ويبلغ عدد طلابها ١٤٣٦٦٠

طالبا وطالبة عام ٨٩/٨٨ وانخفض إلى ١٣٢٢٧٥ طالبا وطالبة عام ٩٤/٩٣ بانخفاض قدره ٨٪. واحتلت كلية الهندسة والتخطيط العمراني المرتبة الأولى من حيث عدد الطلاب عام ٨٩/٨٨ فقد وصل العدد بها إلى ٣٢٧٠١ من الطلاب والطالبات ثم انخفض إلى ٢٩٤٥٥ عام ٩٤/٩٣ بنسبة قدرها حوالي ١٠٪.

أما كليات الزراعة فقد احتلت المرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب الذي وصل إلى ٢٦٧١٥ طالبا وطالبة عام ٨٩/٨٨ ثم إلى ١٤٩٩٨ طالبا وطالبة عام ٩٤/٩٣ بانخفاض قدره ٤٤٪ ومن ثم تحولت من المرتبة الثانية إلى المرتبة الرابعة.

واحتلت كليات الطب المرتبة الثالثة عام ٨٩/٨٨ حيث وصل عدد الطلاب بها إلى ٢٦٣٠٦ من الطلاب والطالبات ، انخفض هذا العدد عام ٩٤/٩٣ فوصل إلى ٢٤٣٨٣ بانخفاض ٧٪، إلا أنها أصبحت تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب بعد الهندسة والتخطيط العمراني.

أما كليات العلوم فقد احتلت المرتبة الرابعة عام ٨٩/٨٨ حيث وصل عدد الطلاب بها إلى ١٩٤٧٠ طالبا وطالبة، وارتفع عام ٩٤/٩٣ فوصل إلى ٢٢٧٠٢ بنسبة قدرها ١٧٪. واحتلت المرتبة الثالثة عام ٩٤/٩٣.

وعند مقارنة الكليات النظرية والكليات العملية من حيث عدد الطلاب نجد أن إجمالي عدد الطلاب بالكليات النظرية يفوق عدد الطلاب بالكليات العملية ، فعلى حين وصلت هذه الأعداد بالكليات النظرية عام ٨٩/٨٨ إلى ٤٤٣٣٧٣ مقابل ١٤٣٦٦٠ بالكليات العملية، نجدها وصلت إلى ٤٨٠٥٦٩ بالكليات النظرية عام ٩٤/٩٣ مقابل ١٣٢٢٧٥ بالكليات العملية، وعلى هذا تكون الزيادة بين طلاب الكليات النظرية بين عامي ٨٩/٨٨ حوالي ٨٪، بينما حدث انخفاض بين طلاب الكليات العملية في نفس الفترة قدره حوالي ٨٪.

وعلى حين تمثل أعداد الطلاب بالكليات النظرية ٣٠٨ ٪ من أعداد طلاب الكليات العملية في عام ٨٩/٨٨ نجدها تصل في عام ٩٤/٩٣ إلى ٣٦٣٪ (وهذا يعنى أنه لكل ١٠٠ طالب بالكليات العملية يوجد ٣٦٣ طالبا بالكليات النظرية عام ٩٤/٩٣).

ولقد أوضح التحليل ارتفاع عدد الكليات التي تقبل طلاب القسمين الأدبي والعلمي معا حيث

يصل عددها ١٨٩ كلية بالنسبة لعدد الكليات التي تخدم طلاب القسم العلمى فقط، ويصل عددها ١١٠ كلية. ويضاف لذلك أن هناك ٥٢ كلية تربية نوعية، و٤٦ معهدا عاليا خاصا (منهم ٧ معاهد تقبل شعبة العلوم فقط إلى جانب ٢٩ معهدا لشعبتى العلوم والآداب).

كذلك أوضحت الدراسة ارتفاع نسب البطالة بين خريجي كليات التجارة فى الوقت الذى تحظى فيه هذه الكليات بأعداد كبيرة قياسا بغيرها، وكذلك الحقوق والآداب وهذا يحتم إعادة التخطيط بالنسبة لعدد الكليات المختلفة داخل الجامعات حتى يتم الحد من الكليات التى يعانى خريجوها من البطالة أو البحث فى أسباب ذلك بمعنى تطوير التعليم بهذه الكليات بحيث يتم إعداد خريجها بشكل مناسب يلائم حاجة سوق العمل. كما يلاحظ ارتفاع عدد كليات التربية مما يعنى أنه تم إنشاء هذه الكليات (وكذلك الكليات النوعية) على عجلة قد لا تسمح بإعدادها إعدادا جيدا من حيث توافر أعضاء هيئات التدريس ووجود مدارس تجريبية ملحقه بها تمثل أهم مستلزمات العمل والتدريب فيها .

أما فيما يتعلق ببطالة خريجي الجامعات بمحافظة القاهرة فلقد وصلت إلى ٢٧,٤ ٪ من إجمالى البطالة بالمحافظة حيث بلغ عدد العاطلين من خريجي الجامعات ٤١٥٩٨ من إجمالى عدد العاطلين البالغ ١٥١٨٣٤ طبقا للحصر الذى قامت به وزارة القوى العاملة والتدريب عام ١٩٩٢. أما محافظة الإسكندرية فقد وصل عدد العاطلين من خريجي الجامعات بها ٢٢٣٣٦، وهو ما يمثل نسبة ٢٥,٧٣ ٪ من إجمالى عدد العاطلين بها والبالغ ٨٦٨٠٠، وفى محافظة بورسعيد وصل عدد العاطلين من خريجي الجامعات ٤٤٣٥ تمثل نسبة ٢١,١١ ٪ من إجمالى عدد العاطلين بها والبالغ ٢١٠٠٩، وتقترب محافظة الجيزة من وضع محافظة بورسعيد حيث وصل عدد العاطلين ١٣٥٧١، تمثل نسبة ٢٠,٦٨ ٪ من إجمالى عدد العاطلين والبالغ ٦٥٦٢١، أما باقى المحافظات التى تم بها الحصر، وعددها إحدى عشرة محافظة، فقد لوحظ أن بطالة أصحاب المؤهلات المتوسطة فيها تفوق بطالة خريجي الجامعات.

تطور أعداد خريجي الجامعات

تزايدت أعداد الخريجين فيما بين عامى ٨٨/٨٩ . ٩١/٩٠ ثم بدأت فى التناقص فيما بين عامى ٩٢/٩٣ . ٩٤/٩٣ فلقد وصل عدد الخريجين عام ٩٤/٩٣ على مستوى جامعات جمهورية مصر العربية إلى ٩٣٠٧٥ طالبا وطالبة موزعين على الجامعات المختلفة، بحيث تحصل جامعة

القاهرة على أكبر عدد من الخريجين ١٥٥٨٢ تليها جامعة عين شمس ١٢٧٠٢ فجامعة الزقازيق ١١١٩٩ فجامعة الإسكندرية ١٠٩٤٨ ثم جامعة الأزهر ١٠٢٨٤، وكان نصيب جامعة قناة السويس أقل عدد من الخريجين وهو ٢٢٢٨.

ومقارنة تطور أعداد خريجي الجامعات من الكليات العملية والنظرية، يلاحظ ارتفاع نسب خريجي الكليات النظرية بشكل واضح عن خريجي الكليات العملية، وأن هذه النسب في تزايد مستمر مما يشير التساؤل، هل سوق العمل في حاجة لمثل هذا التزايد المستمر؟ وهل المشكلة تكمن في زيادة أعداد خريجي الكليات النظرية أم في نوعية الخريج بهذه الكليات؟

كذلك لوحظ أن تزايد عدد الخريجين في بعض الكليات يقابله تناقص عند البعض الآخر، فمثلا بالنسبة للكليات التي ظهر في حصرها لبطالة الخريجين، أنها تعاني من البطالة مثل كليات الآداب والحقوق، يتضح أن هناك اتجاها للتناقص، وعلى العكس يتزايد أعداد خريجي بعض الكليات الأخرى مثل الاقتصاد المنزلي، والاقتصاد والعلوم السياسية، والسياحة، والفنادق، وعلى القمة نجد كليات التربية التي وصل عدد خريجها عام ٩٤/٩٣ إلى ١٨٤٧٠ مقابل ١٥٣٣٣ عام ٨٩/٨٨ وهو مؤشر يعكس الإقبال على كليات التربية بشكل واضح لحاجة سوق العمل لخريجها، وإن كانت تحتاج إلى تزويدها بمدارس تجريبية ملحقه بها.

أما فيما يتعلق بالكليات العملية فلقد اتضح انخفاض خريجي كليات الزراعة بشكل واضح حيث وصل عدد الخريجين ٢٨٢٩ عام ٩٤/٩٣ مقابل ٥٥٢٥ عام ٨٩/٨٨، وبالربط بين هذا التناقص وبين نسبة بطالة خريجي كليات الزراعة إلى إجمالي بطالة خريجي الجامعات، نجد أن هذا التناقص له ما يفسره، وإن كان هذا الأمر يفرض تساؤلا آخر، وهو ونحن في بلد زراعى بطبيعته يسعى إلى زيادة الأراضي المستصلحة أليس من الأجدي توافر خريجين زراعيين على كفاءة ومهارة عالية لأداء هذه المهمة؟

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

وصل عدد أعضاء هيئة التدريس من مدرسين وأساتذة مساعدين وأساتذة بالجامعات المصرية إلى ٢٣٢٧٧ عضوا عام ٩٤/٩٣ ثم زاد هذا العدد في عام ٩٥/٩٤ ليصل إلى ٢٤٦١٠ أي بزيادة قدرها حوالي ٦ ٪، ويتوزع هذا العدد على الكليات المختلفة في تفاوت واضح.

ثالثا: تقييم لتطور القوة الشرائية للتمويل الحكومي لمنظومة الجامعات المصرية

إذا كان اعتبار تطوير قطاع التعليم في مصر تنمية ونمو هو المشروع القومي لها، يبتغى أولا وأساسا ضمان جودة الأداء في العمليات التشغيلية التعليمية في إضافتها للقيم المعرفية المضافة على محور ومحل تلك العمليات ألا وهم طلبة الجامعات، فإن الهدف النهائي من هذا الاعتبار هو إنتاج موارد بشرية مثقلة في خريجي المنظومة الجامعية تتوفر فيها مقتضيات الجودة لتتوفر فيها الميزة التنافسية سواء بسوق العمل الداخلي أو بسوق العمل الخارجي، ولا سيما وأن اتفاقية الجات في منتهاها تجعل من أسواق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والعمل بمختلف دول العالم سوقا واحدة تبحث عن إشباع حاجاتها من سلع وخدمات وعمالة موحدة فيما تتصف به منتجات تلك الدول سلعا كانت أم خدمات أم موارد بشرية من مواصفات .

إلا أن توفير اعتبار جودة الأداء للعمليات التشغيلية بالمنظومة الجامعية يتطلب أجديا توفير التمويل اللازم سواء للاتفاق على إثابة عنصر العمل الجامعي أو لتدبير السلع والخدمات اللازمة لدوران آليات المنظومة الجامعية أداء أو لتوفير الأصول الرأسمالية للمنظومة الجامعية من آلات ومعدات وتجهيزات ومباني حيث يتطلب توفير ذلك الأخير اعتماد الأموال الاستثمارية اللازمة. وقد انطلق الجهد التحليلي التقييمي المبذول بهذا البحث من فرض أساسي ألا وهو: أن تبني قطاع التعليم كمشروع قومي لمصر قد اقتضى أساسا توفير التمويل الحكومي اللازم والكافي والكفاء لتلبية هذا التبنى .

وأولى الأجديات المحاسبية والاقتصادية الواجب اعتبارها لدى تقرير اعتمادات التمويل الحكومي، والتي يفرضها هذا التبنى، هو ليس فقط زيادة اعتمادات بنود أبواب موازنة المنظومة الجامعية في صورتها النقدية فقط، وإنما لابد من ربطها أولا بمحور ومحل العملية التعليمية وهم الطلبة، وربطها ثانيا وفي نفس الوقت بمقتضيات تحصين قدرتها الشرائية ضد عوامل التضخم، ليس فقط بتثبيت القوة الشرائية لما يتم توفيره من اعتمادات ، بل وبالعامل على زيادة القوة الشرائية.

إلا أن الجهد التحليلي المبذول بهذا البحث قد قاد يقينا إلى استخلاص عدد من النتائج

الأساسية فى هذا الشأن والذي تلخصه المصفوفة التالية للتقويم المرفقى لمدى متانة وصلابة المخصص من أموال للمنظومة الجامعية فى مواجهة عوامل التضخم التى تنهش عادة فى القوة والقدرة الشرائية للمخصص من أموال .

وأهم مضامين تلك المصفوفة كنتائج بحثية لا تؤكد فى واقع الأمر صحة ما انطلقنا منه من فرض أساسى لتلك الدراسة ألا وهو : " أن الزيادة النقدية فى بنود وأبواب ميزانية المنظومة الجامعية قد صاحبها ثبات ، وزيادة حقيقية فى القدرة والقوة الشرائية للمخصص من كل باب ، ولكل جامعة على حده" .

وتأكيد عدم توفر هذا الفرض يستدل عليه مما استخلص من نتائج على مستوى الجامعات من كون أن هناك جامعات خمس انتاب ما خصص لها من موازنة نقصا فى القوة الشرائية لها نتيجة عدم لحاق ما طرأ على ميزانيتها من زيادة نقدية بما طرأ على تكلفة المعيشة من زيادة فى أرقامها القياسية، كما أن هناك أربع جامعات تراوحت بين الزيادة والنقص فى القوة الشرائية لما خصص لأبوابها من زيادة نقدية، فى حين أن جامعتين فقط زادت القوة الشرائية لما اعترى أبواب ميزانيتها من زيادة نقدية.

كما أن تأكيد عدم توافر الفرض الذى انطلق منه الجهد البحثى يمكن أن يستدل عليه أيضا من النتائج المستخلصة على مستوى ما نال الطالب من نصيب من إجمالى ميزانية كل جامعة، وما ناله الطالب من نصيب كل باب من أبواب ميزانية منظومة التعليم الجامعى .

فبالنسبة لإجمالى ميزانية كل جامعة اتضح أن هناك خمس جامعات لم تدرك الزيادة النقدية فى نصيب الطالب منها الزيادة فى تكلفة المعيشة (مثلة فى الزيادة المضطردة فى الرقم القياسى للأسعار)، بينما هناك جامعتان انتاب الزيادة النقدية فى نصيب الطالب من ميزانية كل منهما نوع من الثبات فى قدرتها الشرائية نتيجة أن الزيادة النقدية فى نصيب الطالب من ميزانية جامعته قد استطاعت بالكاد اللحاق بالزيادة فى تكلفة المعيشة، وفى أربع جامعات انتابت الزيادة النقدية لنصيب الطالب من إجمالى ميزانية جامعته زيادة حقيقية فى قدرتها وقوتها الشرائية نتيجة تجاوز الزيادة النقدية هذه للزيادة فى الرقم القياسى للأسعار .

وبالنسبة للزيادة النقدية لنصيب الطالب من الباب الأول للميزانية ، فإن هناك ثمانى جامعات

من الإحدى عشرة جامعة لم تجارى تلك الزيادة النقدية ما حدث من زيادة فى الرقم القياسى للأسعار مما يعنى إصابة القدرة والقوة الشرائية لنصيب الطالب من الباب الأول بتلك الجامعات الثمانية بالضعف والوهن ، فى حين أن هناك ثلاث جامعات أدت الزيادة النقدية فى نصيب الطالب من الباب الأول لميزانياتها إلى زيادة فى القدرة والقوة الشرائية لهذا النصيب.

أما على مستوى الباب الثانى لموازنة المنظومة الجامعية فإن الزيادة النقدية فى نصيب الطالب من هذا الباب لم تدرك الزيادة فى تكلفة المعيشة فى خمس جامعات بينما أدت الزيادة النقدية فى هذا النصيب إلى ثبات القوة الشرائية له بجامعة واحدة، إلا أن تلك الزيادة النقدية فى هذا النصيب قد أدت إلى تدارك، بل وتجاوز الارتفاع فى تكلفة المعيشة بأربع جامعات، مما يعنى حدوث زيادة حقيقية للقوة والقدرة الشرائية لنصيب الطالب من الباب الثانى بتلك الجامعات كل على حده.

أما على مستوى النفقات الجارية (أى مجموع البابين الأول والثانى) فإن الزيادة النقدية فى نصيب الطالب منها قد قادت إلى زيادة فى القوة الشرائية لها بخمس جامعات نتيجة لتجاوز الزيادة النقدية فى نصيب الطالب منها للزيادة فى تكلفة المعيشة ، بينما نجد أن ست جامعات أصيبت الزيادة النقدية فى نصيب الطالب فيها من مجموع هذين البابين بضعف فى قوتها الشرائية نتيجة عدم ملاحقة الزيادة النقدية هذه للزيادة فى تكلفة المعيشة.

وإذا كان الجهد البحثى المبذول قد أدى إلى النتائج السابق تبيانها عن مدى قدرة التمويل الحكومى لميزانية المنظومة الجامعية للاستجابة إلى مقتضيات تحصينها ضد عوامل التضخم، وإذا ظل للدولة دورها المهم فى تمويل التعليم باعتبارها أحد المستفيدين من التعليم، إلا أن البحث عن مصادر تمويلية أخرى للتعليم العالى أمر لا بد من النظر فيه إمعاناً كتوصية أساسية لجهدنا البحثى الحالى، وكفاتحة لمجالات بحثية قادمة.

رابعاً: تطور التعليم الجامعى والعالى: دراسة عن المعاهد الخاصة

الواقع والتطور:

إن المتبع للمعاهد الحكومية العالية ، يجد أنها تتمثل فى ٢٣ معهداً، وعدد من الكليات النوعية، التحق بها فى العام الدراسى ٩٥/٩٤ أكثر قليلاً من ٨ آلاف طالب، بينما كان عدد

مصروفة مقارنة التطور فى القيم النقدية لبنود أبواب
ميرانية المنظومة الجامعية بالتطور
فى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة
(الرقم القياسى لتكلفة المعيشة فى عام ٩٤/٩٣
مقارنة به فى عام ٨٦/٨٥ = ٣,٣ بالحضر ، ٣,١ بالريف)

| التطور المقارن فى القيم النقدية المطلقة لكل باب من أبواب الزيانية | | | | الجامعات |
|---|-------------------|---------------|------------------------|-------------------------|
| الباب الثالث | الباب الثانى | الباب الأول | إجمالى ميزانية الجامعة | |
| زيادة عالية ٤,٠٥ | = | نقص ٣,٠٣ | زيادة عالية ٥,٠٥ | القاهرة |
| زيادة ٣,٧٨ | زيادة ٣,٩٢ | نقص ٢,٩٤ | ثبات ٣,٢ | الاسكندرية |
| نقص ٢,٣٣ | نقص ٢,٥٤ | نقص ٣,١٤ | نقص ٢,٨ | عين شمس |
| نقص ٢,٤٦ | نقص ٣,١٨ | نقص ٣,١٧ | نقص ٣,١ | أسيوط |
| نقص شديد ١,٦ | نقص ٢,٩١ | نقص ٢,٩٨ | نقص شديد ٢,٥ | طنطا |
| نقص ٢,٩٦ | زيادة عالية ٥,٧٣ | نقص ٣,١٢ | زيادة ٣,٩ | المنصورة |
| نقص ٢,٤٤ | نقص ٢,٧٩ | ثبات ٣,٣ | نقص ٣,٠٤ | الزقازيق |
| = | زيادة محدودة ٣,٦١ | نقص ٢,٨٨ | نقص ٢,٩٧ | المنيا |
| زيادة عالية ٤,١٧ | زيادة ٣,٧ | ثبات ٣,٣٢ | زيادة ٣,٧ | المنوفية |
| زيادة عالية ٤,٧٥ | زيادة ٤,٢ | زيادة ٣,٩٤ | زيادة ٤,٢ | قناة السويس |
| زيادة عالية جنا ٥,٤٥ | نقص ٢,٧٥ | نقص شديد ٢,٣٦ | نقص ٢,٧٥ | حلوان |
| نقص بسيط ٣,٢٤ | زيادة عالية ٤,٦٤ | نقص ٣,٠٧ | ثبات ٣,٤ | إجمالى ميزانية الجامعات |

تعاريف: (أولاً) استخدمت الألفاظ: زيادة ، وثبات، ونقص للوقاء بالمعانى التالية والمبينة قرين كل منها :

- ١- زيادة : المقصود بها أنه حدثت زيادة فى القيم النقدية ترتب عليها زيادة فى القوة الشرائية
- ٢- ثبات : المقصود بها أن الزيادة التى حدثت فى القيم النقدية أدت فقط إلى ثبات فى القوة الشرائية.
- ٣- نقص : المقصود بها أن الزيادة التى حدثت فى القيم النقدية لم تواكب الزيادة فى تكلفة المعيشة وما يترتب على ذلك من نقص فى القوة الشرائية للقيم النقدية .

(ثانياً) : لم يتم إجراء تقويم موقفى للقيم النقدية المطلقة سواء على مستوى الجامعات أو مستوى الأبواب من حيث إن العبرة فى تقويم القيم النقدية هو ربط القيم النقدية بمحور إنفاقها وهو الطالب الذى يمثل وحدة التكلفة الأساسية بمنظومة التعليم ، إذ أن استخدام التطور فى القيم النقدية المطلقة قد يؤدى إلى نتائج مضللة فى هذا الشأن، وهو ما سعينا حثيثاً لتلاقيه.

مصروفة مقارنة التطور في قيم متوسط النسيب السنوي للطلاب الجامعي للتطور

في الرقم القياسى لتكلفة المعيشة

(الرقم القياسى لتكلفة المعيشة فى عام ٩٤/٩٣

مقارنة به فى عام ٨٦/٨٥ = ٣,٣ بالحضر ، ٣,١ بالريف)

| تقديم موقفى عام على مستوى كل جامعة | الباب الأول + الثانى | الباب الثانى | الباب الأول | إجمالى ميزانية الجامعة | |
|--|-------------------------------|---|-------------------------------|---|--|
| بين الزيادة والنقص | زيادة عالية ٥, ٤ | = | نقص ٢, ٨ | زيادة عالية ٤, ٧ | القاهرة |
| زيادة عامة | زيادة ٩, ٣ | زيادة عالية ٨, ٤ | زيادة ٦, ٣ | زيادة ٩, ٣ | الاسكندرية |
| بين الزيادة والنقص | زيادة ٧, ٣ | نقص ١, ٣ | زيادة ٩, ٣ | ثبات ٤, ٣ | عين شمس |
| نقص عام | نقص ٨, ٢ | زيادة ٨, ٣ | نقص ٨, ٢ | نقص ٧, ٢ | أسيوط |
| نقص عام | نقص ٨, ٢ | نقص ٧, ٢ | نقص ٨, ٢ | نقص شديد ٣, ٢ | طنطا |
| بين الزيادة والنقص | زيادة ٨, ٣ | زيادة عالية ٤, ٥ | نقص ٣ | زيادة ٧, ٣ | المنصورة |
| زيادة عامة | زيادة ٨, ٣ | ثبات ٣, ٣ | زيادة ٥, ٣ | زيادة ٦, ٣ | الزقازيق |
| بين الزيادة والنقص | نقص ٢, ٣ | زيادة ٨, ٣ | نقص ٣ | نقص ١, ٣ | المنيا |
| نقص عام | نقص ٧, ٢ | نقص ٣ | نقص ٦, ٢ | نقص ٩, ٢ | المنوفية |
| نقص عام | نقص ٣ | نقص ٨, ٢ | نقص ٣ | نقص ٢, ٣ | قناة السويس |
| نقص عام | نقص ٧, ٢ | نقص شديد ٢ | نقص ٨, ٢ | ثبات ٣, ٣ | حلوان |
| بين الزيادة والنقص | زيادة ٦, ٣ | زيادة عالية ٩, ٤ | نقص بسيط ٢, ٣ | زيادة طفيفة ٦, ٣ | الاجمالى |
| جامعتان زيادة عامة، ٥ جامعات نقص عام، ٤ جامعات بين النقص والزيادة. | ٥ جامعات زيادة، ٦ جامعات نقص. | ٤ جامعات زيادة، ٥ جامعات نقص، جامعة واحدة ثبات، جامعة واحدة غير معلوم موقفها. | ٣ جامعات زيادة، ٨ جامعات نقص. | ٤ جامعات زيادة، جامعتان ثبات، جامعات نقص. | تقديم موقفى عام على مستوى كل باب من أبواب الموازنة |

تعريف: (أولا) استخدمت الألفاظ: زيادة، وثبات، ونقص للرفاء بالمعانى التالية والميمنة قرين كل منها:

- ١- زيادة: المقصود بها أنه حدثت زيادة فى القيم النقدية ترتب عليها زيادة فى القوة الشرائية
- ٢- ثبات: المقصود بها أن الزيادة التى حدثت فى القيم النقدية أدت فقط إلى ثبات فى القوة الشرائية.
- ٣- نقص: المقصود بها أن الزيادة التى حدثت فى القيم النقدية لم تواكب الزيادة فى تكلفة المعيشة وما يترتب على ذلك من نقص فى القوة الشرائية للقيم النقدية.

(ثانيا): لم يتم إجراء تقديم موقفى للقيم النقدية المطلقة سواء على مستوى الجامعات أو مستوى الأبواب من حيث إن العبرة فى تقديم القيم النقدية هو ربط القيم النقدية بمحور إنفاقها وهو الطالب الذى يمثل وحدة التكلفة الأساسية بمنظومة التعليم، إذ أن استخدام التطور فى القيم النقدية المطلقة قد يؤدى إلى نتائج مضللة فى هذا الشأن، وهو ما سعينا حثيثا لتلافيه.

المقيدين بها أكثر قليلا من ٣٥ ألفا. أما عن المعاهد الحكومية المتوسطة ، فلقد بلغ عددها ٤٧ معهدا فى العام الدراسى ٩٥/٩٤ وقد التحق بها فى نفس العام أكثر قليلا من ٣٥ ألفا، بينما كان عدد الطلاب المقيدين بها أكثر قليلا من ٧٦ ألفا .

وهكذا يكون مجموع المعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) ٧٠ معهدا ، التحق بها فى عام ٩٥/٩٤ أكثر من ٤٣,٥ الف، بينما كان عدد المقيدين بها ١١١,٥ الف.

أما المعاهد الخاصة العالية فلقد بلغ عددها ٣١ معهدا، والتحق بها ٢٥ ألفا عام ٩٥/٩٤ بينما كان عدد المقيدين بها أكثر قليلا من ٨٦ ألفا. وبلغ عدد المعاهد الخاصة المتوسط ١١ معهدا، التحق بها ١٣ الف فى عام ٩٥/٩٤، وبذلك يمكننا القول بأن المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) قد بلغ ٤٢ معهدا فى عام ٩٥/٩٤، والتحق بها أكثر من ٣٨,٩ الف، وكان عدد المقيدين بها فى ذلك العام حوالى ١١٣ ألفا.

وبذلك نجد أن المجموع الكلى للمقيدين بالمعاهد العليا والمتوسطة حكومية وخاصة قد وصل إلى ٢٢٤,٥ الف عام ٩٥/٩٤ منهم ٥٠,٣ ٪، مقيدون بالمعاهد الحكومية والباقي مقيدون بالمعاهد الخاصة.

أما جملة الطلاب المقبولين بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة الحكومية والخاصة فقد بلغ عددهم حوالى ٢٣١ الف، هذا وكان نصيب الجامعات والمعاهد الخاصة الثلاثية ٤٨,٤ ألف أى بنسبة ٦٤,٣ ٪، أما نصيب المعاهد الحكومية فكان ٤٣,٦ ألف أى بنسبة ١٨,٩ ٪، أما نصيب المعاهد الخاصة فكان ٣٨,٩ ألف، أى بنسبة ١٦,٨ ٪، وهكذا لا يمكن إنكار نصيب المعاهد الخاصة العالية والمتوسطة، والتي يصل إسهامها فى هذه المنظومة إلى ١٦,٨ ٪، أى حوالى السدس على وجه التقريب، مع العلم بأن نصيب المعاهد الخاصة العالية أكثر قليلا من العشر (١٠,٨ ٪).

عوامل وأسباب التوسع غير المعهود فى إنشاء المعاهد الخاصة

هناك العديد من العوامل والأسباب التى دفعت للتوسع الكبير فى إنشاء المعاهد الخاصة، والتي من أهمها :

- تزايد عدد الحاصلين على الثانوية العامة، وكذا الدبلومات الفنية بمختلف أنواعها (تجارية، زراعية، وصناعية)، عاما بعد عام.

- تطلعات العديد من العائلات ،وعلى مختلف مستوياتها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية لإلحاق أبنائهم بالتعليم الجامعي.
- إقبال عدد كبير من راسبي الثانوية العامة ،وكذا راسبي الدبلومات الفنية على الالتحاق بالمعاهد الخاصة المتوسطة .
- ارتفاع تكلفة الدراسة الجامعية والعالية بالخارج ،مما قد يحفز أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بالتعليم فى المعاهد الخاصة.
- وقفة الوزارة بحزم إزاء دخول بعض الطلاب لكليات القمة من الحاصلين على الثانوية العامة بدرجات منخفضة ثم قيامهم بالتسجيل والدراسة لمدة عام بالخارج ، ثم عودتهم للكليات المناظرة فى مصر.
- تشجيع وزارة التعليم لإنشاء المعاهد الخاصة، خاصة منذ السبعينات.
- توافر فرص حقيقية أمام القطاع الخاص بصدد إنشاء المعاهد الخاصة، نظرا للإعفاء من الضرائب فى الفترة الأولى من إنشاء تلك المعاهد، وتوافر أراضى البناء بأسعار معقولة وخاصة فى المدن الجديدة، وسهولة ندب أساتذة الجامعات للتدريس بتلك المعاهد فضلا عن تشجيع الوزارة للقطاع الخاص لإنشاء مثل هذه المعاهد.

بعض الانتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة

من أهم الانتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة ما يأتى:

- قبول طلاب حصلوا على درجات منخفضة فى شهادة الثانوية العامة، وبذلك فإن مستوى تحصيلهم العلمى يكون متدنيا، ولذلك يجب أن يوضع مثل هؤلاء الطلبة تحت الملاحظة لضمان الارتفاع بمستويات تحصيلهم.
- بعض هذه المعاهد يقبل طلابا للدراسة بلغة أجنبية، بينما يكون عدد كبير من الطلاب من ذوى المجاميع المنخفضة، بما فى ذلك اللغات، ولذلك يقترح ضرورة العمل على رفع المستوى اللغوى لهؤلاء الطلاب .
- بعض هذه المعاهد تطلب مصروفات مرتفعة جدا، فقد تصل أحيانا لخمسة آلاف جنيه سنويا، بخلاف الكتب والمواصلات. وما إلى ذلك، فى الوقت الذى يجب ألا يكون الهدف الأساسى

من العملية التعليمية هو الربحية الصرفة.

- هناك عدد من المعاهد تعاني من قصور واضح فى تجهيزاتها، ولذلك يجب مطالبة هذه المعاهد باستكمال تجهيزاتها، أو العمل على إيقافها.
- مشكلة عدم الاعتراف بشهادات هذه المعاهد .

- عدم تعيين أعضاء الهيئة العلمية (خاصة الأساتذة والأساتذة المساعدين)، والاكتفاء بالانتدابات من الجامعات والمعاهد الأخرى ، فى الوقت الذى يجب أن تكون هناك هيئة علمية مستقلة لهذه المعاهد حتى تتمكن من تأدية واجبها على أكمل وجه.

خامسا: مستقبل التعليم العالى وسوق العمل

إن إعادة صياغة قدرات الطالب فى مرحلة التعليم العالى نحو التجديد والابتكار والإبداع سوف يكون بمثابة الأولويات اللازمة نحو تحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

أهداف سياسة التعليم العالى فى مصر

استندت الخطة الخمسية (١٩٩٧/٩٦-٩٢/٩١) لتطوير التعليم بمكوناته المختلفة على ثلاث ركائز أساسية، من بينها التوسع فى التعليم المهنى والفنى بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل، ولذلك استهدفت الخطة خفض نسبة المقبولين بالتعليم الثانوى العام والتوسع فى القبول بالتعليم الثانوى الفنى، إذ من المتوقع أن تبلغ نسبة المقيدين بالثانوى العام حوالى ٢٩ ٪ من إجمالى المقيدين فى المرحلة الثانوية فى عام ١٩٩٧/٩٦.

وبالتبعية فقد استهدفت الخطة تقليص عدد من يلتحقون بالتعليم الجامعى والمعاهد العليا إلى حوالى ٢٠٠ ألف منهم ٨١ ألفا فقط بالجامعات، أى بنسبة تبلغ نحو ٤٠ ٪ من إجمالى عدد المستهدف قبولهم، ومن الجدير بالذكر أن الخطة قيدت عدد المستهدف التحاقهم بالكليات العملية بما لا يجاوز ٣٨ ٪ من المقبولين بالجامعات ، بحيث لا يزيد عددهم عن ٣٠ ألف طالب وطالبة، أى أن نسبتهم لا تتعدى ١٥ ٪ فقط من إجمالى المتوقع التحاقهم بالجامعات والمعاهد العليا.

والواقع أنه من اللافت للنظر، أن هدف الخطة السابق الإشارة إليه هو اتجاه نحو تخفيض نسبة من سيلحقون بالكليات العملية، وهو على عكس ما يجب أن تستهدفه عملية تطوير التعليم وتهيئة المجتمع للبحث العلمى وتنمية القدرات الابتكارية والمعرفية.